



ناقل الكفر

I

من قال ان الطبقة الحاكمة لا تقرأ؟ من الواضح انهم في اروقتها يقرؤون على الاقل مارشال ماكلوهان، فيقرّون مع منظر عصر وسائل الاعلام الجماهيرية بأن الميديا هي الرسالة. ناقل الكفر عندهم كافر. ربما كانوا على حق، لكن الامر صار يدفع الى السأم. كلما نشبت ازمة سياسية، قالوا ان الحق على الاعلام، وصوبوا نيرانهم نحوى احدى المحطات التلفزيونية التي رأوها تخرج عن الصف. وكلما وجهت الانظار نحو هذه المحطة او تلك، سارعوا الى المطالبة بتطبيق القوانين، واحياء المجلس الوطني للاعلام، مما يؤكد انه في سبات.

خطأ وخطأ. لا ريب اننا في حاجة الى هيئة عليا للاعلام المرئي، لكن مهمتها الاولى يفترض ان تقودها الى مراقبة الخلل في هيكلية رأسمال الشركات لا الى فرض اخلاقية مهنية من فوق. طبعاً، قد يكون الاعلام التلفزيوني عامل تضخيم، لكنه في النهاية ليس انعكاساً للواقع السياسي في البلد. واذا كان اداة توجيه، ففي غالب الاحيان لمصلحة طرف في السلطة في وجه أطراف أخرى في السلطة ايها. ثم انه ليس الاستثناء الموبوء، كما يدعون، في مشهد اعلامي سليم، اذ ان الاعلام الكلاسيكي، اي المكتوب، لم يبق في منأى عن التجاذبات السلطوية وحتى الانحرافات التي يعانيتها المرئي. وفي النهاية، ليست نهاية العالم ان حظيت المعارضة لمرة بمنبر تعبّر منه عن آرائها. كان من الافضل بالتأكيد ان يظل المشهد الاعلامي تعددياً، ولكن متى استحال ذلك وراحت الشاشات الاخرى تقنن الاعتراض، يمكن التعايش مع هذا الحد الأدنى المعارض.

للتدقيق، اقامت ال"ام.تي.في" القيامة لأنها روّجت لأطروحات المعارضة ولترشيح رئيس مجلس ادارتها (السابق). وربما هي تجاوزت بذلك الانظمة التي ترعى المرئي والمسموع، ولكن ليس اكثر مما تفعله التلفزيونات الاخرى عندما تخوض معارك انتخابية تخص اصحابها او شركاءهم او ولاية نعمتهم. لا حاجة لتذكّر انتخابات عام ٢٠٠٠ واداء "تلفزيون المستقبل" و ال"ان.بي.ان" و ال"ال.بي.سي." خلالها، حتى لا نحكي عن "تلفزيون المنار" و"تلفزيون لبنان" المصادر لمصلحة جزئية من لبنان. يكفي النظر الى التلفزيون الآخر الذي خاض معركة المتن، في الوقت الذي كانت تخوضها ال"ام.تي.في"، وفي الموقع المواجه لها، ومن دون ان ينال مثلها حصة من الانتقادات السلطوية. هذا التلفزيون الآخر هو طبعاً "المؤسسة اللبنانية للارسال"، التي شرّعت شاشتها، وإن بلا كليبات، امام كل من اراد التعرض للمعارضة، قبل ان تتوّج حملتها ببدعة "من يحكم لبنان؟ اميل ام نسيب؟". بعد ذلك فقط، عادت تستقبل المعارضين، املاً في استعادة عذرية جديدة، وفق النسق الذي رسمته عام ٢٠٠٠ حين لم ينته العمل بمنطق اللوائح السوداء الا بعد انتهاء المعركة.



الاداء المنحاز، في هذا الاتجاه او ذلك، مشكلة سطحية. فثمة ما هو اخطر بكثير من خرق القوانين، انه التعامل مع الجسم الصحافي كأنه نكرة. ففي كل هذه الحالات وفي غيرها، لا قيمة للخيارات الذاتية للصحافيين انفسهم. فإذا قررت الوسيلة الاعلامية خوض معركة انتخابية، سخرت لها كل عناصرها البشرية. وذا ارادت شن حملة سياسية، راح المستخدمون يدافعون عن امتيازات اقتصادية لا ينالون منها الا خيالها الطائفي، مثلما حصل في موضوع الغاء حصرية الوكالات. موظفون يدافعون عن ارباب عمل، ولم لا؟ متى نرى ارباب يحصنون الموظفين؟

II

التماهي بين صاحب الوسيلة الاعلامية والخط السياسي الذي تنتهجه، ليس محصوراً في الاعلام المرئي. والحق انه ربما متأصل في تاريخ الصحافة العربية كونها نشأت كصحافة رأي. حتى ان الجمهور يعتقد ان من حق صاحب الوسيلة ان يفعل بها ما يشاء، ما دام منضبطاً بالقانون العام. ما يفوت المدافعين عن هذه الرؤية انها تحول دون تقدم الاعلام العربي، كما يستدل من المقارنة مع الممارسة الصحافية المعاصرة في معظم الدول الديمقراطية. ليس بمعنى ان هناك حقيقة قائمة في ذاتها وتقرض نفسها على صاحب الوسيلة عنوة، بل بسبب الاخلاقيات المهنية وتكريس الجسم الصحافي كمشارك في صنع قرار، او كمجموعة ذوات لا يجوز تسخيرها لاغراض خاصة او حتى لاهواء الجمهور. لو لم يكن هذا التقليد مكرساً، لكانت رضخت ربما صحيفة "ذي انديبندينت" البريطانية امام الحملة الداعية الى فصل روبرت فيسك منها بسبب كتاباته المناوئة للسياسة الاسرائيلية. وفي فرنسا، ذهب القانون الى حد لفظ ما يسمّى بند الضمير، وهو ما يسمح للصحافي ان يستقيل مع كل التعويضات الملحوظة في حالات الصرف الاعتبائي اذا حصل تغيير لا يروقه في هيكلية رأسمال الشركة الناشرة او في ادارة الوسيلة. وهو لا يحتاج في هذه الحال الى البرهنة عن صحة مخاوفه. يكفي ان يعلنها. طبعاً، لسنا في هذا الوارد في لبنان حيث لا هيئات نقابية محترمة، ولا هيئات على الاطلاق في مجال المرئي. في غياب الهيئات التي تحمي، ربما أن الأوان لكي يفهم أصحاب المؤسسات أن الجسم الصحافي هو الذي يستطيع أن يحميهم من كل الضغوط.

III

استغلال الوسيلة الاعلامية لأغراض صاحبها ليس محصوراً في السياسة او في الاقتصاد. إذ ربما يفيد ايضاً في الحقل "المتقفاي" لتصفية حسابات شخصية او تنفيذ عقد دفيئة قد يصر صحافي سابق ان يفضها متى كتب له ان يجمع ما يكفي من الرأسمال لاعادة تشغيل "موهبتة" الضائعة، ولو في الصحافة الصفراء. ولكن في هذه الحال، لا يحتاج مثل هذا الصحافي السابق لان يفرض رأيه على مستخدميه، فتلاثة ارباع وقته يمضيها في اختراع اسماء مستعارة يزيّن بها قلمه ليتلاءم مع شخصية المشتوم. المشكلة صغيرة، هذا صحيح، باعتبار ان هذه الصحافة الصفراء لا يقرأها الا من شتموا فيها (ووصلتهم مجاناً لأخذ العلم)، لكنها مقلقة رغم ذلك لأنها توحي أن ثمة جيلاً من الصحافيين لم يتعلم شيئاً، بل يريد نقل ديكتاتورية النزوة الى جيل جديد.

IV



لا تعني ضرورة تحصين الجسم الصحافي ان الناشر او صاحب الوسيلة سيحرم القرار. وثمة قرارات لا تتخذ الا بشكل فوق. معظم الوقت، تكون النتيجة سيئة، ولكن يحدث ان تكون صائبة، مثل الخطوة الجريئة التي قام بها "تلفزيون الجديد".

منذ اعيد اطلاقه، لم يستطع "تلفزيون الجديد" فرض نفسه فعلياً في المنافسة السياسية - الاعلامية. ربما لأن الموالاة تشكل عائقاً لانطلاقه وسيلة اعلامية. ومن دلائل هذا الاخفاق ان "نيو تي.في" دأب على تخصيص برنامج صباح الاحد لمحاورة مقدّمين يعملون على شاشات اخرى عن مهنتهم ومشاكلهم وخصوماتهم، وكأنه يقر بأنه ليس في السباق بعد. لهذا السبب بادر "نيو تي.في" الى سابقة يحمد عليها، وهي الاطلالة بوجه اسود؟

داليا احمد، اسم زميلة جديدة هي في عداد مقدّمي نشرة الاخبار. سودانية الاصل، ترعرعت في لبنان، ولعلها تعرف تالياً اكثر من غيرها ما يكتنزه المجتمع اللبناني (بكل مكوناته وطوائفه) من عنصرية. لكن الخطوة تذهب ابعد من حدود لبنان، اذ ان معظم التلفزيونات العربية احجمت عن مثلها، حتى التي تبث من دول يسودها اختلاط الاجناس والالوان.

سمير قصير



Id-Reference	02-Pr-000007	
Media	(Support)	HC
Title		ناقل الكفر
Subtitle		
Section		مرور الكلام
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٢/٦/١٠ 10/6/2002
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	روبرت فيسك - داليا احمد
	Locations	لبنان - فرنسا - اسرائيل
	Dates	
	Themes	لبنان - الأعلام اللبناني - استغلال - وسيلة اعلامية لأغراض مالكيها -
Subject		